



obeikandi.com

مؤتمر الأستانة

دعا الميسو دى فريسينيه الوزارة الفرنسية الدول الأوروبية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية، فلبي هذه الدعوة كل من إنجلترا وألمانيا والروسيا وإيطاليا والنمسا.. أما تركيا فإنها رفضت الفكرة بحجة أن إيفاد مندوبيها درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها! وقد اعتمدت إيفادة إلى مصر في الوقت الذي علمت فيه بإقتراح عقد المؤتمر، أى إنها عارضت المؤتمر بإرسال مندوب سام إلى مصر واتخذت من إرساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر، واحتجت أيضاً بأن الأحوال في مصر لا تستدعي عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وأعادتها الأمان إلى نصابه، فلم يبق شيء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر.

وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوروبية بالأستانة هذا القرار. وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الإشتراك فيه حتى ضرب الإسكندرية، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولي في الأستانة للنظر في المسألة المصرية دون أن تشارك فيه حكومة الأستانة ذاتها، ودون أن تشارك فيه مصر، وكان واجباً على كليهما أن تشارك فيه.

وليس هذا المظاهر وحده هو الذي يدل على اضطراب السياسة العثمانية في المسألة المصرية، بل أن مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات.. فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو إذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابى ويمنحه ويشاننا رفيع الشأن، ثم إذا وجد الجد ونشبت الحرب بينه وبين الإنجليز طعنه في الصميم بإعلانه عصيائنه.

فكان هذا الإعلان من أكبر أسباب هزيمته وخذلانه. فهذا التناقض والاضطراب. مضىافاً إليه قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر. ورغبتها في إنقاذه استقلالها. ثم ما جلت عليه من الدس والحقيقة، وتأثير وزرائها بالمال والرشا. جعل من السياسة التركية عامل فساد استخدمته بريطانيا لتحقيق أطماعها في مصر.

اجتمع المؤتمر بدار السفاره الإيطالية فى "ترايبيا" بضواحي الأستانه على شاطئ البوسفور يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى المست بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والروسيه وإيطاليا، والسفير البريطاني هو اللورد دفرين.

ميثاق التزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية يوم ٢٥ يونيو، وقبل البدء فى مداولاته إبرام العهد المشهور بميثاق التزاهة Protocole de Desinteressement، وقد وضعه المسوو دي فريسينيه فى ١٦ يونيو وعرضه على اللورد جرانفيل فقبله، وهذا نصه:

"تعهد الحكومات التي يوقع مندوبيوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجاري لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى".

وقد وقع عليه أعضاء المؤتمر جميعاً..

هذا هو العهد الذي ارتبطت به الدول وفي مقدمتها إنجلترا في مؤتمر

الأستانة.. ولكن إنجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه، كما نقضت سائر عهودها في المسألة المصرية. والدليل القاطع على ذلك أنها في الوقت الذي أبرمته - ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ - كانت تعد معدات الحرب والقتال وتجهز جيشه لاحتلال مصر. ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوماً حتى ضرب أسطولها مدينة الإسكندرية بدافعة يوم ١١ يوليه.

واجتمع المؤتمر في جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيو، وأخذ أعضاءه يتداولون في المسألة المصرية، وأخذ اللورد دفرين يلقي بيانه عن الحالة في مصر، ذهب فيه إلى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتقاده على الخديو، وأن هذه الفوضى قد أدت إلى احتلال الإدارة وارتباط الأحوال ووقف حركة التجارة وفقدان الشقة وعجز الأهلين عن سد الضرائب وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب، ثم تعریض حياة الأوروبيين للخطر.

ويؤخذ من بيان اللورد دفرين أن إنجلترا كانت تقصد من الاشتراك في المؤتمر إعلان أن الحالة في مصر تستدعي التدخل في شؤونها، وأن هذا التدخل يجب أن يكون حرلياً لقمع الثورة وإعادة سلطة الخديو. وكانت ترمي إلى أن يكون هذا التدخل إنجليزياً.. ولكنها ظهرت على لسان اللورد دفرين بأنها تبغى أن يكون تركياً، وهي عالمـةـ بـأنـ الحـكـومـةـ التـرـكـيـةـ بلـغـتـ منـ الـضـعـفـ والـتـرـدـ بـحـيـثـ لاـ تـقـدـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـهـمـةـ. ولو أنها تدخلت بجيشه لكان من المحتمـلـ أنـ يـكـونـ ذـلـكـ انـقـاذـاـ لـلـمـوـقـفـ وـتـفـادـيـاـ مـنـ الـاحـتـلـالـ، لأنـ الدـوـلـ الـأـورـيـةـ ماـ كـانـتـ لـتـقـبـلـ بـقـاءـ جـيـشـ عـشـمـانـيـ فـيـ مـصـرـ إـلـىـ مـاـ شـاءـ اللـهـ. وفي الحق أنـ الـحـالـةـ لمـ تـكـنـ تـسـتـدـعـ إـرـسـالـ جـيـشـ عـشـمـانـيـ أوـ غـيرـ عـشـمـانـيـ، فـانـ

وزارة راغب باشا كانت تستطيع إعادة الأمان والنظام إلى نصاً به لو لم تبادرها السياسة الإنجليزية بالعقبات والعراقيل.

كانت إنجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها، مطمئنة إلى انقسام الدول الأوروبية في الرأي وعدم اتخاذها قراراً معيناً في المسألة المصرية.. فانتهزت هذه الفرصة وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعدد معدات الحرب والقتال لتنتهك بأسطولها وجيشه حرمة العهود والمواثيق، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره.

وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر، فقد اقترح السفير الإيطالي على الأعضاء في جلسة ٢٧ يونيو المؤتمر معقداً، ولو كانت إنجلترا حسنة النية لوافق مندوبيها على هذا القرار، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر، فأخذ اللورد دفرين يلح في ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار حتى قرار المؤتمر وأضافه هو "فيما عدا الأحوال الراهنة"، فنم بذلك على ما كانت تضممه إنجلترا من مخادعة المؤتمر، وما كانت تبيه من نية الشر والعدوان، ونقض العهد والميثاق، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ، وتركـتـ المؤـتمرـ يجـتمعـ ويـقرـرـ ماـ يـشاءـ، إذـ كـانـتـ هـذـهـ الكلـمـةـ كـافـيةـ لـتجـعلـ قـرـارـاهـ عـدـيمـةـ الـقـيـمةـ.

ومن الغريب أن المركيز دي نواي سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين في اقتراحه إضافة هذه الحاشية، فدل بذلك على مبلغ تخطيط السياسة الفرنسية في ذلك الحين. وقد اغتبط اللورد دفرين لهذه الإضافة وأرسل في اليوم التالي إن تم تعديل اقتراح السفير الإيطالي هذا التعديل لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة".

قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لإخماد الثورة، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجنود لإعادة الأمن والنظام إليها! وأخذ يتداول في الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده، واستفادت إنجلترا من هذا البطء لإتمام تدابيرها وإنفاذ خطتها في تدخلها المنفرد، ووضع المؤتمر في جلسته السابعة - يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ - قواعد هذا التدخل وهي: أن يحترم الجيش الذي ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التي نالتها بوجت الفرمانات والمعاهدات، وأن يحمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته، ثم يشرع في إصلاح النظم العسكرية في مصر، وأن تكون مدة إقامته في مصر ثلاثة أشهر إلا إذا طلب الخديو مدتها إلى الملة التي تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الأوروبية العظمى، ويعين قواد الجيش بالاتفاق مع الخديو، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول المست العظمى الأوروبية.

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوروبية التسنت لها ممثلون في المؤتمر، وأرسل نصل القرار إلى هذه الدول فأقرته، ووافقت على تقديمها إلى الحكومة التركية. فأرسل إليها ولكنها لم تقره، ووقفت موقف الأحكام والتردد، شأن السياسة التركية في ذلك العهد. واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير دوريش باشا الذي يقول فيها أنه ليس في مصر ما يوجب تدخلها وقد وافقت إنجلترا على دعوة تركيا إلى التدخل في هذا الوقت الذي كانت تعد فيه معدات القتال للتتدخل هي بمفردها، ذلك لأنها كانت مطمئنة إلى بقاء السياسة التركية وترددتها، وإنها تستطيع خلق (الحالة القهريّة) التي نوه إليها اللورد دفرين، فتذرع بها إلى

التدخل الحربي خطتها، إذ ضرب الأسطول الإنجليزي مدينة الإسكندرية يوم ١١ يوليه قبل أن تقدم الدول إلى تركيا بقرار المؤتمر وقبل أن يتبيّن موقف تركيا حيال هذا القرار.

أما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له لأن الحالة في مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا.. ومن الواقع القابته أن إنجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر، فقد أصدرت وزارة البحرية الإنجليزية في ١٥ يونيو تعليماتها إلى بوادر النقل بالاستعداد للسفر إلى مصر مقلة كتائب الجنود في ذلك الحين لإرسالها إلى الديار المصرية.

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الإسكندرية - وهي الجلسة السابعة - يوم ٦ يوليه، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها إنجلترا وسيلة لشغل الناس عمما تضمره من نياتها العدائية، واجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه، وأخذ يستأنف النظر في تدخل تركيا الحربي؟

عربى والمؤتمـر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يعقد جلساته على غير طائل، وإنجلترا تعد المعدات للقتال.. وقد كان انعقاده مدعاه إلى اعتقاد عرابى وصحبه أن المسألة المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول، وأن انعقاد المؤتمر مائع من انفراد إنجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربي في مصر. وكان هذا إغراقا منهم في حسن الظن أو الجهل بما تنويه إنجلترا..

وفي الحق أن العرابيين كان ينقصهم المصداقه في الرأي وبعد النظر السياسي، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسي على حقيقته،

وكانوا يعتمدون على ما يتلقسونه من بعض الأفراد الأوروبيين من الأوهام والأخبار الملفقة. ولم يكن لديهم قلم أخبار في مصر ولا في الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها.

هذا فضلاً عما اشتهروا به من الغرور والخيال، إذ كانوا يتوهمن إنهم قادرون على دفع اعتداء الإنجليز أو أية دولة أخرى دون أي استعداد جدي للحزب. ولم يكونوا يقدورن قوة أعدائهم، ولا قوتهم هم أنفسهم، في بينما كان الإنجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم في إنجلترا ومالطة والهند ويستطعون قوة العرابيين ويقفون على حقيقة معداتهم، كان العرابيون لا يعرفون شيئاً عن معدات الإنجليز.. بل كانوا يتوهمن أنهم لا يجرؤون على إعلان الحرب والقتال أو التزول إلى البر. وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فإنها كانت لا تزيد كثيراً عن مستوى العرابيين في العلم والمعرفة، وكان عرابي هو الأمر المسلط عليها إذ كان وزير الحربية فيها.

وما ساعد العرابيين على التمادي في غرورهم رؤيتهم الأسطول الإنجليزي راسياً في مياه الاسكندرية دون أن تتشبّث الحرب أو يتحفظ للضرب، فخيل الوهم لهم أن مجئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد، وأنه لا يجرؤ على إزال المجنود إلى البر، واتخذوا من موقف السكوت الذي لزمه يوم مذبحة الاسكندرية دليلاً على أنه لا قبل له بالحرب والقتال..

ولكن الواقع أن الإنجليز كانوا ينتظرون أن يهبيتوا الجحود في أوربا لقبول تدخلهم الحربي.. فدبوا مذبحة الاسكندرية حتى يظهروا الحالة في مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب، وإنها تستدعي تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى، ثم اشتركوا والدول في

عقد مؤتمر الأستانة للمفاوضة في إيجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة، وهياوا الأفكار في أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة في مصر..

فلم يكن انتظارهم هذه المدة - ولم تكن في ذتها طويلة إلا لأحكام خطتهم وإتمام تجهيزاتهم الحربية، ثم لتمكين الحاليات الأوروبية من الهجرة قبل أن تضرب إنجلترا ضربتها في مصر، لكي يكون عدوانها مقررونا بعطف الأوروبيين المهاجرين.. وتكون فياحتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوروبية جميرا. كل ذلك والعربيون غارقون في أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقع، ولذلك لم يجد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال.

وكانت أحاديث العربين دائرة حول ما يتلقونه من أخبار المؤتمر، وما تلوكه أسلتهم من أن الأزمة ستحل قريبا بطريق السلم، وإنها ستتهي بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم باشا مكانه.. وهذا كل ما كان يشغل بهم ويستحوذ على أفكارهم في ذلك الوقت العصب، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تقiksرا جديا إلا في اللحظة الأخيرة بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل.

* * *